

Distr.
GENERAL

A/53/895/Add.5
1 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تقرير الأداء المالي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/53/84) والميزانية المقترحة للبعثة لفترة الإثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/53/816). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقريرين، اجتمعت بممثلي الأمين العام وكبير الموظفين الإداريين في البعثة الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بقراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لفترة أولية تبلغ ستة أشهر. وقد مدد المجلس ولايتها منذ ذلك الوقت في عدة قرارات لمجلس الأمن وأذن بتوسيع حجمها في القرار ١١٣٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ومدد المجلس بقراره ١٢٠٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ولاية البعثة مرة أخرى حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

٣ - وعلى نحو ما أشار إليه الفرع الخامس ألف في الوثيقة A/53/816 كان مجموع الموارد التي أُنحيت للبعثة منذ استهلالها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغا إجماليه ٨٣٧ ١٨٤ ٥٧ دولارا، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وتقدر النفقات بمبلغ إجماليه ٢٣٧ ٩٠٤ ٤٩ دولارا. وأبلغت اللجنة كذلك أنه اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قسمت مبالغ مجموعها ٤٦,٤ مليون دولار على الدول الأعضاء، بينما بلغ مجموع المبالغ التي وردت ٣٤,٩ مليون دولارا، مما خلف عجزا مقداره ١١,٥ مليون دولار. وعلاوة على ذلك بلغ مجموع الأرصدة النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ٨,٩ مليون دولار.

٤ - ونظرا لأن قوام البعثة المأذون به يتكون من مراقبين عسكريين وشرطة مدنية، تلاحظ اللجنة عدم وجود مبالغ مردودة تتعلق بتكاليف القوات.

٥ - وتشمل التبرعات التي وردت على النحو المشار إليه بالفرع الخامس باء في الوثيقة A/53/816، منذ بدء البعثة وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغ ٥٧٣ ٧٠ دولار قيمة مستلزمات طبية مقدمة من حكومة سويسرا، و ٣٤٠ ٠٠٠ دولار قيمة حصص إعاشة للمحاربين السابقين مقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتبلغ نفقات الصندوق الاستئماني لدعم الإعلام والجهود ذات الصلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ١ ٥٦٥ دولار في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٦ - يتضمن تقرير الأمين العام (A/53/784) معلومات عن الأداء المالي للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ويوجز الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في دورتها الثالثة والخمسين بالنسبة للبعثة.

٧ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه من بين مجموع الاعتماد الذي يبلغ إجماليه ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣٣٥ ٠٠٠ دولار)، الذي وفرته الجمعية العامة للبعثة بقراريها ٢٣٧/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ٢٢٩/٥٢ ألف المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغت النفقات مبلغا إجماليه ١٣ ٩٣١ ٦٠٠ دولار (صافيه ١٣ ٦٢٦ ٦٠٠ دولار) ويشمل ذلك تبرعا عينيا مدرجا في الميزانية قيمته ٣٤٠ ٠٠٠ دولار. وتبلغ قيمة الرصيد الناجم غير المرتبط به مبلغا إجماليه ٢ ٤٠٨ ٤٠٠ دولار (صافيه ٢ ٠٤٨ ٤٠٠ دولار).

٨ - وتلاحظ اللجنة أن هذا الرصيد ناتج في معظمه عن تأخر نشر الموظفين المدنيين، واستخدام الطائرات استخداما أقل مما كان مزمعا، وتلقي تبرع عيني مدرج بالميزانية، وغير متوقع فيما يتعلق بحصص الإعاشة وقيمه ٣٤٠ ٠٠٠ دولار. وقوبلت هذه الوفورات جزئيا باحتياجات إضافية في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح واستيعاب حصة البعثة التناسبية من تكاليف صيانة قاعدة سوقيات الأمم المتحدة في برينديزي. وأبلغت اللجنة كذلك، لدى استفسارها أنه اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بلغت الالتزامات غير المصفاة عن الفترة المشمولة بالتقرير ٣,٥ مليون دولار.

٩ - وقد أشير في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام إلى أن العملية السلمية تعثرت من جراء العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما جعل التقدم بطيئا أثناء فترة توسيع حجم البعثة، التي بدأت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأسفر ذلك عن تأخر نشر الموظفين العسكريين والمدنيين الإضافيين. وتلاحظ اللجنة كذلك أن هناك وفورات تبلغ ٥٢٨ ١٠٠ دولار من الاعتماد المدرج في الميزانية البالغ قدره ٥١٣ ٧٠٠ دولار تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين، على النحو المشار إليه في المرفق الأول من تقرير الأمين العام. وقد نجم الرصيد غير المستغل عن زيادة معدل الشغور المرتبط بتأخر نشر الموظفين

المدنيين خلال فترة توسيع حجم البعثة، والذي بلغ متوسطه ٥٢ في المائة للموظفين الدوليين و ٥٥ في المائة للموظفين المحليين بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٠ - والتمست اللجنة إيضاحات تتصل بالمبلغ المدرج تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وهو ٣٠٥ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة فيما بعد أنه نظرا لخطأ في رموز وجوه الإنفاق الواقعة ضمن فئة وجه الإنفاق للموظفين المدنيين، قُدرت نفقات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بأقل مما يلزم بمقدار ١٨١ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة استنادا إلى هذا أن النفقات الواردة تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين يجب أن تكون ٤٨٦ ٠٠٠ دولار بدلا من ٣٠٥ ٠٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ١ والمرفق الأول من التقرير (A/53/784). وأبلغت اللجنة أيضا أن هذا لن يغير الرصيد غير المرتبط به للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. نظرا لأن الفرق كان سيُرد ويُعدل في تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١١ - وأثّر بطء التقدم في العملية السلمية أيضا على استخدام الطائرات. ونتيجة لذلك ترد وفورات تبلغ ٤٠٩ ٧٠٠ دولار من الاعتماد المدرج في الميزانية ومقداره ٣٠٠ ٧٩٨ ١ دولار تحت بند العمليات الجوية، ناجمة عن تقلص الاحتياجات. وتُظهر عمليات النقل أيضا رصيذا غير مستغل يبلغ ٦٨ ٧٠٠ دولار، ويعزى أساسا، كما هو مشار إليه في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، إلى وفورات متحققة تحت بند شراء المركبات، ناجمة عن انخفاض تكاليف وحدات المركبات المشتراة عن تكاليف الوحدات المدرجة في الميزانية، وفقا لعقد تم التفاوض عليه مؤخرا، على صعيد المنظومة (٣٠٠ ١١ دولار مقابل ١٨ ٧٠٠ دولار للوحدة). وعلاوة على ذلك فعند الاستفسار، قدمت إلى اللجنة معلومات إضافية تشير إلى أنه بالرغم من رصد مبلغ ٥٩٦ ٧٠٠ دولار لشراء مركبات، بلغ مجموع النفقات ٤٠٧ ٦٠٠ دولار. ومن ناحية ثانية، قوبلت هذه الوفورات بنفقات زائدة تبلغ ١٤٤ ٦٠٠ دولار تحت بند قطع الغيار، والإصلاحات والصيانة، نتيجة لأن قطع الغيار لم تكن مشمولة في الصفقة التي تم التفاوض عليها لشراء مركبات جديدة. وتوصي اللجنة بأن تنظر الأمانة العامة في إمكانية التفاوض على مشتريات كبيرة من قطع الغيار، كخطوة تعقب عقدها الأخير على صعيد المنظومة لشراء المركبات. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأنه في حالة طاجيكستان بصفة خاصة لم تكن هناك فعلا أي إمدادات متوفرة محليا مما استلزم الشراء من خارج منطقة البعثة، وبذا زادت التكاليف.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن هناك نفقات زائدة تبلغ ٣١٥ ٨٠٠ دولار تحت بند المساعدة في مجال نزع السلاح والتسريح. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة الثانية من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، الفقرة ١٤، أدرج اعتماد بمبلغ ١٠٠ ٧١٣ ١ دولار لحصص الإعاشة وخدمات متنوعة للمحاربين السابقين التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة وأفراد وحدة الأمن المشتركة. ويقابل التبرع الذي قدمته إحدى الدول الأعضاء لمحاربي المعارضة الطاجيكية الموحدة السابقين فقط، كما هو مشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، اعتماد بمبلغ ٣٤٠ ٠٠٠ دولار مدرج في الميزانية لهذا الغرض. وعند الاستفسار أبلغت اللجنة أن الاحتياجات الإضافية المذكورة تشمل ١١٠ ٩٠٠ دولار لتوفير لوازم الأسرة لأولئك المحاربين

السابقين الذين بقوا في مناطق التجميع؛ و ٢٠٠ ١٨٩ دولار تتعلق بحصص الإعاشة لأفراد وحدة الأمن المشتركة؛ و ٧٠٠ ١٥ دولار لنقل حصص الإعاشة المتبرع بها والتي لم يدرج اعتماد لها في الميزانية.

١٣ - وتشير الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام A/53/784 إلى أن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في دورتها الثالثة والخمسين، فيما يتعلق بتمويل البعثة هو اتخاذ قرار بشأن معالجة الرصيد غير المرتبط به وإجماليه ٤٠٠ ٤٠٨ ٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٨ ٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتوصي اللجنة بأن يقيد الرصيد غير المرتبط به لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددتها الجمعية العامة.

الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٤ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والواردة في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/53/816 مبلغا إجماليه ٤٠٠ ١٠٩ ١٩ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧٣٩ ١٧ دولار). ويعكس هذا التقدير نقصانا يبلغ ٥٠٠ ٤٧٥ دولار بالقيمة الإجمالية أو ٢ في المائة عند مقارنته بفترة الاثني عشر شهرا السابقة.

١٥ - ومع أن قوام البعثة المأذون به سيظل ١٢٠ من المراقبين العسكريين، تشير اللجنة إلى أن الاعتماد المدرج في الميزانية هو من أجل ٥٠ مراقبا عسكريا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأن عدد أفراد الشرطة المدنية يزيد من ٢ إلى ١٢. ويبلغ الانخفاض في تكاليف الأفراد العسكريين ٣٠ في المائة مقارنة بفترة الميزانية السابقة. كما تغطي تقديرات التكاليف أيضا توفير موظفين تكمليين عددهم ٢١٨ موظفا (٦٩ موظفا دوليا، ١٤٣ موظفا محليا، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة)، ويشمل هذا ٦ وظائف لموظفي الشؤون المدنية من متطوعي الأمم المتحدة الجدد، وموظف جديد من رتبة ف - ٢ لدعم أنشطة الإعلام. وعلاوة على ذلك، أعدت الاحتياجات على أساس وجود ٥ مواقع أفارقة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام.

١٦ - وفي الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1029)، أشار الأمين العام إلى أنه مع الأخذ في الاعتبار بالقيود التي تفرضها الحالة الأمنية، سيجري الإبقاء على العنصر العسكري عند مستوى ٣٠ فردا، مع إبقاء المسألة قيد الاستعراض بغية إجراء تعديلات رهنا بالتطورات. وأبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة بالصعوبات المتعلقة بالتنبؤ بالظروف التي ستسود البلد أثناء الفترة المشمولة بالميزانية، وأنه ولئن لم يكن مرجحا بناء كامل قوام القوى البالغ ١٢٠ فردا، فإن من المستصوب إعادة نشر البعثة في الميدان، ولهذا الغرض يدرج اعتماد لـ ٥٠ مراقبا عسكريا في الميزانية المقترحة. وهذا هو السبب في تقديم الطلب دون وجود عامل شغور.

١٧ - ومن ناحية ثانية، فعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه اعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ كان هناك ٣١ مراقبا عسكريا في البعثة من بين ١٢٠ مراقبا مأذونا بهم، و ٥٨ مراقبا أدرجت وظائفهم في

الميزانية، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وإثنين من أفراد الشرطة المدنية من بين إثنين مأذونا بهما؛ وأن من بين الـ ٦٨ موظفا دوليا و الـ ١٤٣ موظفا محليا، المأذون بهم، كان هناك في البعثة ٤٤ موظفا دوليا و ١١٠ موظفا محليا على التوالي. وأبلغت اللجنة كذلك أنه خلال الفترات المالية الثلاث السابقة لم تحقق البعثة النشر الكامل إلا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وما يقرب من النشر الكامل في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن عدم التيقن الذي يكتنف الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ له ما يؤكد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/124)، والذي يشير إلى أن الحالة الأمنية في طاجيكستان لا تزال "متقلبة" وأن العملية السلمية ازدادت بطؤا، وتركت الكثير مما يجب القيام به. وعلاوة على ذلك لم تكتمل المرحلتان الأوليان المتوحياتان في البروتوكول المتعلق بالمواضيع العسكرية كما لا يزال يجري نقاش مستفيض بشأن المواضيع الدستورية في لجنة المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي المرحلة الحالية لا يزال "أمر إجراء استفتاء دستوري، فضلا عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، جميعا في عام ١٩٩٩ غير مؤكد" (S/1999/124، الفقرات ٢٤-٢٢). ولذا يبدو أن عددا من التقديرات الواردة في تقرير الأمين العام A/53/816 قد تتأثر بالتطورات في منطقة البعثة.

١٩ - وتشير اللجنة أيضا إلى أن هناك ١٤ من المعينين عن طريق البعثة، يمثلون ٢٠ في المائة من الموظفين الدوليين. ولذا يمكن خفض تكلفة تسوية مقر العمل لأولئك الموظفين وتبلغ ٦٠٠ ٤٤٧ دولار، عن التقدير الأصلي البالغ ٥٠٠ ٧٨٠ ٤ دولار تحت بند مرتبات الموظفين الدوليين. وتشير اللجنة كذلك إلى أن الاعتماد المتعلق باحتياجات الموظفين مدرج على أساس شغل الوظائف بالكامل، ولا يأخذ في الاعتبار نمط الشغور الحالي أو السابق. وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بعامل شغور بنسبة ١٠ في المائة لجميع فئات الموظفين. وسينطوي خصم عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة من تكاليف الموظفين الدوليين والمحليين على نقصان إجماليه ٦٠٠ ٥١٣ ١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٧٦ ١ دولار) في التقديرات. وترد المعلومات المقدمة في هذا الصدد في مرفق هذا التقرير.

٢٠ - ويعكس التقدير الوارد تحت بند العمليات الجوية ويبلغ ٢٠٠ ٢٩٥ ٢ دولار نقصانا قدره ٧٠٠ ٢٣٩ دولار عند مقارنته بتقدير فترة الميزانية الحالية (١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)، والناجم في معظمه عن خفض عدد طائرات هليكوبتر من ٢ إلى ١؛ ويقابله جزئيا زيادة في تكاليف استئجار الطائرات/الرحلات، من الطائرات الثابتة الجناح من ٥٠٠ ١٤٨ ٥ دولار إلى ٢٠٩ ٠٠٠ دولار في ربع السنة وفقا للعقد الحالي.

٢١ - وتلاحظ اللجنة زيادة في الاعتماد المخصص لبرامج الاعلام، كما هو مشار إليه في المرفق الأول، من ٥٠٠ ٩٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٠٠ ١٤٢ دولار للفترة

من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لتغطية تكاليف برامج الإعلام للبعثة بما في ذلك اقتناء معدات، ومواد ومستلزمات، فضلا عن تكاليف الإنتاج الإعلامي والخدمات التعاقدية.

٢٢ - وتجمل الفقرة ١٩ من الوثيقة A/53/816 الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتعلق بتمويل البعثة. ويوصي الأمين العام بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٤٠٠ ١٠٩ ١٩ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧٣٩ ١٧ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتوزع بمعدل شهري إجماليه ٤٥٠ ٥٩٢ ١ دولار (صافيه ٤٧٨ ٢٨٣ ١ دولار) رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٢٣ - وفي ضوء التعليقات الواردة في الفقرة ١٩ أعلاه والمتعلقة بمعدل الشغور في البعثة، وانخفاض مرتبات الموظفين الدوليين الناجم عن وجود موظفين معينين عن طريق البعثة توصي اللجنة بتعديل الاعتماد الذي اقترحه الأمين العام، والمشار إليه في الفقرة ٢٢ أعلاه بتخفيضه إلى مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٥٩٥ ١٧ دولار (صافيه ٣٦٢ ٨٠٠ ١٦ دولار).

مرفق

خصم عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة من تكاليف
الموظفين الدوليين والمحليين

(٥)	(٤) التقدير المنقح مع احتساب عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة ٠,٩X(٣)	(٣) التقدير المنقح (٢)-(١)	(٢) التكاليف المتصلة بالموظفين المعيّنين عن طريق البعثة	(١) التقدير الإصلي (الوثيقة A/53/816)	
(٨٨١,٣)	٢ ٩٠ ٣,٧	٤ ٣٣٧,٤	(٤٤٧,٦)	٤ ٧٨٥,٠	مرتبات الموظفين الدوليين
(٥١,٥)	٤٦٣,٣	٥١٤,٨	-	٥١٤,٨	مرتبات الموظفين المحليين
(٢٥١,٨)	٢ ٢٦٥,٨	٢ ٥١٧,٦	-	٢ ٥١٧,٦	التكاليف العامة للموظفين
(١٩٢,٠)	١ ٧٢٧,٩	١ ٩١٩,٩	-	١ ٩١٩,٩	بدل الإقامة المقرر للبعثة
					الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(١٢٨,٤)	١ ١٥٥,٨	١ ٢٨٤,٢	-	١ ٢٨٤,٢	الموظفون الدوليون
(٨,٦)	٧٧,٢	٨٥,٨	-	٨٥,٨	الموظفون المحليون
(١٣٧,٠)	١ ٢٣٣,٠	١ ٣٧٠,٠	-	١ ٣٧٠,٠	مجموع، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١٣٧,٠	(١ ٢٣٣,٠)	(١ ٣٧٠,٠)	-	(١ ٣٧٠,٠)	الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(١ ٥١٣,٦)	٩ ٥٩٣,٧	١٠ ٦٥٩,٧	(٤٤٧,٦)	١١ ١٠٧,٣	المجموع، إجمالي
(١ ٣٧٦,٦)	٨ ٣٦٠,٧	٩ ٢٨٩,٧	(٤٤٧,٦)	٩ ٧٣٧,٣	المجموع، صافي

- - - - -